

"العربي الإفريقي للحريات" يدين التوسع في إنشاء المعتقلات لقمع المواطنين



الأربعاء 15 يونيو 2016 م

أصدر المركز العربي الإفريقي للحريات تقريرًا عن السجون في مصر بعد قرار وزير داخلية الانقلاب بناء السجن رقم ٢؛ حيث أعلنت أمس بدء بناء سجن مركزي جديد بمحافظة القليوبية ليكون السجن الـ12، الذي يصدر قرار بتشييده، خلال أقل من ثلاثة سنوات، والثالث خلال العام الجاري.

وأضاف المركز في بيان له اليوم أن قرار داخلية الانقلاب نص على "إنشاء سجن مركزي يحمل اسم سجن العبور المركزي في المنطقة الصناعية بمدينة العبور، ويشمل اختصاصه دائرة مديرية أمن القليوبية (أي قاطني المحافظة)"؛ كما أنشأت خلال أقل من ثلاثة سنوات ادّع عشر سجناً في أنحاء البلاد بتكلفة مليار و200 مليون جنيه مصرى، هي "ليمان (مجمع سجون) جمصة، وليمان المنيا، وشديد الدراسة المنية، والصالحية بالشرقية، والجيزة المركزي، والنهاية بالقاهرة، وسجن 15 مايو، وسجن أسيوط، وسجن مركري جدي في محافظة البحيرة، وسجن مركري بعديرية أمن القليوبية، وسجن كرموز بالأسكندرية".

وأدان المركز بشدة استمرار سياسة بناء السجون العنكبوتية والتوسيع في إنشاء تلك المعتقلات التي تكرّس لقمع وانتهاك الحريات والمعزid من المعتقلين السياسيين الذين وصل عددهم حالياً إلى ستين ألف معتقل سياسي في مختلف ربوع الوطن.

وبتساءل المركز: كيف تستمر هذه السياسة القمعية في مصر في ظل اتجاه دول العالم أجمع إلى إغلاق السجون أو التقليل منها مع دمج الجنائيين في الحياة العامة وجعلهم أفراداً منتجين، بالإضافة إلى إطلاق الحريات والمحافظة على حقوق الإنسان وعدم وجود معتقلين سياسيين في تلك البلدان؟